

مفهوم الخلاف النحوي بين القدامى والمحدثين

عبد القادر بن إبراهيم
المحاضر بكلية أحمد الرفاعي للتربية والدراسات العامة

نيجيريا - ميسو ولاية بوتشي

ABDULKADIR BN IBRAHIM

A.D. RUFAl COLLEGE FOR LEGAL AND ISLAMIC STUDIES, MISAU, BAUCHI STATE - NIGERIA

و

أول ابن هارون مآجي

نيجيريا - قسم الدراسات العربية بكلية التربية الفيدرالية، بنكشن ولاية بلاتو

AUWALU HARUNA MA'AJI

**ARABIC DEPARTMENT, FEDERAL COLLEGE OF EDUCATION PANKSHIN, PLATEAU STATE -
NIGERIA**

ملخص البحث:

يتضمن البحث تعريف الخلاف والنحو والقدامى والمحدثين حيث نظر بمراتبه إلى نشأة الخلاف بين النحاة القدامى، والخلافات الواقعة بين البصريين والكوفيين في مسائل النحوية والصرفية، ثم أردف قائلا بذكر النقداً منقلب المحدثين موجه إلى القدامى النحاة، من مسائل النحوية والصرفية المعقدة حيث فكوه وسهلوا أسلوبه. والله تعالى أعلم.

المقدمة:

الحمد لله رب العالمين. وصلى الله على النبي الكريم محمد بن عبد الله أفصح فصحاء العرب أنجزهم بجوامع الكلم بلغة الضاد المنزل به القرآن. وصلى الله عليه وآله وصحبه وسلم تسليماً. وبعد. يشمل هذا البحث المتواضع مفهوم الخلاف والنحو والقدامى والمحدثين، والفرق بين الخلاف والاختلاف. ولم يزل البحث ناقش أسباب الرائد في حدوث الاختلافات بين النحاة القدامى في أغلب مسائل النحوية والصرفية، ثم رفض جناحيه إلى ذكر بعض الإشارات للنقداً الواقعة من قبل المحدثين موجه إلى القدامى النحاة. ثم الخاتمة والمراجع والهوامش.

النحو: هو في اللغة: التصد. وفي الإصطلاح: هو علم يبحث أحوال أواخر الكلم.^{xxxi}

القدامى: والقَدَامِيُّ: القديم من الأشياء، هَمَزَةٌ زَائِدَةٌ. وَيُقَالُ: قَدِمَ كَانْ كَذَا وَكَذَا، وَهُوَ اسْمٌ مِنَ الْقَدَمِ، جُعِلَ اسْمًا مِنْ أَسَاءِ الرِّمَانِ. والقَدَامِيُّ: القَدَمَاءُ، قَالَ الْقَطَّاعِيُّ:
وَقَدْ عَلِمْتُ شَيْوَهُمُ الْقَدَامِي، ... إِذَا قَعَدُوا كَأَنَّهمُ النَّسَارُ^{xxxiii}
المحدثين: وَرَجُلٌ حَدَثٌ، أَي: حَدِيثُ التَّيْنِ.

مفهوم الخلاف:

الخلاف في اللغة: هو المتضادة، و خلف ضده قدام، والخلفة هي المصدر الاختلاف^{xxxiii}. وتخالف الأمران أي: اختلفا. الخلاف هو المخالفة ومنه قوله تعالى: "فرح المخلفون بمقتدمهم خلاف رسول الله"^{xxxiv}

الخلاف في الاصطلاح: هو طريقة تمكن من حفظ الأشياء التي استنبطها النحوي ومحاولة هدم الآراء التي تخالف ما استنبط تقوى وتستند ما توصل له.^{xxxv} والخلاف أمر طبيعي في حياة البشر وقد خلق الله الناس بعقول ومدارك متفاوتة إلى جانب اختلاف الألفية والألوان والأفكار والتصورات وكل هذه الأمور تنضوي إلى تعدد الآراء وتختلف قائلها، وهذا دليل من أدلة قدرة الله تعالى البالغة. قال تعالى: "ولولم يركب لجعل الناس أمة واحدة ولا يزالون مختلفين إلا من رحم ربك ولذلك خلقهم"^{xxxvii}

الفرق بين الخلاف والإختلاف:

فرق الكتوبي بين الخلاف والإختلاف بقوله: الإختلاف هو أن يكون الطريق مختلفا والمقصود واحدا. والخلاف: هو أن يكون كلاهما مختلفا. والإختلاف: ما أسند إلى دليل، والإختلاف من آثار الرحمة، والخلاف من آثار البدعة.^{xxxvii}

نشأة الخلاف النحوي:

يعد الإختلاف الروايات سببا من أسباب الخلاف النحوي، وذلك لأن الروايات اختلفت وتعددت حتى في نشأة النحو. من هو واضعه؟ وما هي أسباب وضعه؟ ولانود أن تفصل في تلك الروايات لأنه يخرجنا عما نحن بصده نحاول أن نبين كيف كان اختلاف الروايات حتى في نشأة النحو و واضعه سببا من أسباب الخلاف النحوي.

تناول المحدثون الأخبار المروية عن النحو وأوليته من وضعه؟ وما قيل في أسباب الوضع ورأو كثرة الروايات واختلاف الأقوال في ذلك، فوقف بعضهم موقف الحائر المتردد، ووقف آخرون موقف الحذر المتشكك، ومر بعضهم بالموضوع في سرعة لاتتمثل المناقشة، ووقف آخرون يبحثون ويناقشون.^{xxxviii} وكان الأستاذ أحمد أمين أحد الذين وقفوا عند هذا الموضوع في كتابه "ضحى الإسلام" حيث يقول: "وأنا أخش أن تكون قصة أبي الأسود موضوعة" ولعل ما يرجح هذا الرأي أن الحكاية متعددة الأشكال والرواية. فمن قائل: "إن علي ابن أبي طالب هو الذي أوعز إلى أبي الأسود بوضع النحو، ومن قائل: "إنه عمر بن الخطاب، ومن قائل: "إنه زياد ابن أبيه"^{xxxix}

ومن جانب السبب هو أيضا مختلف. ومن قائل: "إن سبب الوضع أن قارنا قرأ "لا يأكله إلا الخاطئين" بدل الضم ومن قائل: "إن قارنا قرأ "إن الله بريء من المشركين ورسوله" ومن قائل: "إن ابنة أبي الأسود قالت " ما أحسن السماء" تريد العجب فقال: نجوما.

قال الأستاذ أحمد الأمين "قصة أبي الأسود موضوعة" بدليل تعدد الروايات" وقال: "والذي يطمئن إليه في نشأة النحو إنه ظهر اللحن خشى العلماء على السلائق أن تفسد".^{lx}

أسباب الخلاف النحوي

فقد عرض عرض عدد من الباحثين الأسباب التي غدت هذا الخلاف وأغتنه سواء كان الخلاف بين المذهبين البصرة والكوفة أم بين رجال المذهب الواحد، ويمكن حصره عن نقاط الآتية:

1 مصدر المادة اللغوية:

لقد كان المادة التي اعتمد عليها النحاة في ضبط اللغة ووضع أحكامها سببا بارزا من أسباب الإختلاف بين النحاة واللغويين حيث أنهم اختلفوا في تحديد المادة اللغوية المعتمدة عليها وبناء العربية ذلك إن المسافة المكانية التي تكلمت العرب كانت عظيمة الاتساع إذ ضمت قبائل كثيرة تختلف لهجاتها وتتفاوت تأثرها بغيرها من الأمم المجاورة، ذلك مما دفع النحاة اللغويين إلى الزامهم أنفسهم بشروط صارمة يزنون بها اللهجات الفصيحة، فأجازوا الإعتاد على لهجات قيس وبنو أسد ثم هزبل وبعض كنانة، ومنعوا الأخذ عن غيرها من قبائل لحم وجذام وقضاعة وغسان و آياد و تغلب و بكر وعبد القيس وأزد وأهل اليمن وغيرها، ولا من حاضرة الحجاز لمجاورة هذه القبائل أما تختلف لغاتها من العربية.^{lxi} ولم يكن جميع النحاة ملتزمين بهذه القيود فربما خرج بعضهم عنها وأباحوا لأنفسهم إعتاد على لهجات قبائل منع الأخذ عنها، فالفراء نقل عن بعض قضاة وأهل اليمن و بني حنيفة وغيرها من القبائل التي منع البصريون الأخذ منها.

2 تطور المادة اللغوية:

إغفال النحويين عن العامل الزماني كان أحد أسباب الخلاف بينهم وعاملا رئيسيا من عوامل التشعب في أحكام اللغة وقواعدها ولحق كثيرا من الفاظ اللغة وظواهرها اللغوية من التغيير في الحقيقة التي سبقت إستقرار المادة اللغوية كالتغيير التي أصاب أسماء الأفعال واسماء الأصوات، ونعم وبئس وليس، فأصبح للظاهرة الواحدة صوتان، واحد تمثل طور القديم وأخري تمثل طور الحادث.^{lxi} وقد حار النحويون في مثل هذه الصيغ والكلمات لأنها لا تنسجم وقواعدها التي أصطلوها. فأحار بينهم جدل طويل وخلاف عميق.

3 نظام الجملة ومرونة التركيب:

ما يمتاز به نظام الجملة في اللغة العربية وطلاقتها، ولهذا كان العربي يرجع إلى طبيعته وسليقته النظري يقدم ويؤخر ويضمّر ويحذف بدون أن يخضع من ذلك النظام المقيّد. وهذا سبب آخر من أسباب الخلاف بين النحاة جميعاً يرجع إلى مسائل الخلافية كثيرة إلى التركيب اللغوي.

4 طبيعة الدراسة النحوية واختلاف مناهج النحويين:

معنى ذلك إفتراق سبل النظر التي أخذ بها النحويون واصطنعوها في ظواهر اللغة واستقرتها، فالنحوي كان يجتهد ويقدر من حسن اللغة يؤدي به إلى فهم العبارات فيها يختلف عن فهم غيره.^{xiii} فلجأ النحويون إلى استعمال العلة وسعوا إلى انتفاع ما لديهم من الفلسفة الكلامية التي كانت شائعة بينهم غالبية على تفكيرهم فأحلوا دراسة الظواهر اللغوية إلى ما يشبه المنطق. بل مضوا بعلون تعليقات ويؤولونه تأويلات أبعدهم في غير موضوع عن روح اللغة وفهم أساليبها وتطورها. كان أكثر الخلاف بينهم وأشد جدالهم، هو قضية العامل وما يتصل به من تعليل من ذلك كثرة مانجده من آراء انفراد بها النحاة المخصوصون تمتشى مع ما يصل إليه ذهن كل نحوي من اجتهاد وما يتفق عليه من وجوه هيأتها سعة العربية.

5 المنافسة بين العلماء سبب من أسباب الخلاف النحوي:

وقد ظهرت روح المنافسة بين العلماء حينما أحس الكسائي إن سيئويه يريد إلى بغداد ليناسه في منزلته وقد يتسامح الكسائي في كل شيء غير هذا، وبرزت هذه بشكل واحد كما جاء المبرد إلى بغداد وفرق عن ثعلب تلاميذه في المسجد، وذلك مما أثار فيه غضباً لأنه شاركه في المترلة العلمية.^{xiv}

فهو إذا يظهر لنا في تعبيره روح ساخر من البصريين طور يفضل على عالم كوفي على آخر بصري بأسلوب عصبي ظاهر، وأحياناً يُخَطِّي البصريين صراحة، ولم يظهر هذا صراحة وواضحاً إلا بعد ظهور طلاب المبرد وثعلب وهؤلاء لا ينتمي معظمهم إلى البصرة ولا إلى كوفة.

وقوة الخلاف بين البصرة والكوفة تعدده هذا مما يؤكد صحة النحو وعافيته، وإذا نظرنا إلى مسائل الخلافية بين البصريين والكوفيين وجدناها كثيرة جداً، كما ذكر كمال الدين أبي البركات عبد الرحمن ابن محمد ابن أبي الأنباري في كتابه الإيضاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين. ومن أمثلة ذلك ما يلي:

4- جواز العطف على الضمير الخوض وامتناعه. اختلف نخاة البصرة والكوفة حول هذه القضية حيث أجاز نخاة الكوفة ومنعها نخاة البصرة.

رأي البصريين:

اختلاف القدامى:

نشأة الخلاف النحوي: وعند ما يذكر الخلاف في النحو فهو لا يتعدى البصريين والكوفيين، الذين أخذوا النحو عن أهلها سكان الجزيرة العربية وقبائلها التي بلهجتها نزل القرآن الكريم، ودارينتها الخلاف في جل أبواب النحو ومسائله على ما تفرع من أصول النحو التي كانت لغة هذه القبائل أو بعضها سبباً في وضع وهو السماع عنها، ولم يكن ما جاء بعد هاتين مدرستين إلا نتيجة ما خلفناه من مسائل وآراء في النحو العربي من حيث القواعد والفروع.^{xlv}

تطور الخلاف:

إن تطور الخلاف وأشد بظهور مدرسة القياس والتأويل والتعليل في النحو العربية، وتمايزت مدرسة البصرة والكوفة في ذلك، واشتدت حدة الخلافات بينها، إما بتأثير السياسة أو العصبية أو قبلية أو سعياء وراة العيش وورغد الحياة وخاصة إذا كانت المناظرات والمجادلات فيبلاط خلافاء والأمرء. وقصة المسألة زنبورية ليست ببعيد.^{xlvi} و نعد هذا بما يؤيد صحة النحو وعافيته، وإذا نظرنا إلى مسائل الخلافية بين البصريين والكوفيين وجدناها كثيرة جداً ونشير كما أشار كمال الدين أبي البركات عبد الرحمن بن محمد بن سعيد الأنباري في كتابه الإيضاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين.

اختلافهم في مسائل النحوية:

واختلف الكوفيين في أنواع الإعراب فيما جعل الجمهور النحويين أنواع الإعراب أربعة: الرفع والنصب والخفض والحزم. وجعلها الكسائي وأكثر الكوفيين ثلاثة: الرفع والنصب والخفض. وجعلوا الحزم ليس بإعراب.^{xlvii}

هل الإعراب أصل في الأفعال؟

ينقل جماعة من النحويين عن الكوفيين اختلافهم مع البصريين في الإعراب، هل وهو أصل في الأسماء؟ ويذكرون أن مذهب البصريين أن الإعراب أصل في الأسماء فرع في الأفعال لأن الإعراب جيئ به لمعان لاتصح إلا في الأسماء، كالفاعلية والمفعولية والإضافية. فعلم أن الإعراب في الفعل محمول على إعراب الاسم. وأن مذهب الكوفيين عموماً أن الإعراب أصل في الأسماء والأفعال لأن الإعراب في الفعل يفرق بين المعاني، مثلاً: " لا تذهب إلى المدرسة وترك الدرجة" ينصب "تركب" فأنت تنهى عن الجمع بين الفعلين في وقت واحد. ويجزئه يكون نهيك عنها مطلقاً.^{xlviii}

فعل الأمر معرب أو مبني؟ ظاهرة ما ينقله النحويون إن هذه المسألة من مسائل الخلافية الشهيرة بين البصريين والكوفيين ففعل الأمر مبني عند البصريين، معرب عند الكوفيين.^{xlix}

ومنها اختلافهم في:

1- جواز العطف على الضمير المخفوض وامتناعه. اختلف النحاة البصرة والكوفة حيث أجازة النحاة الكوفة ومنعه نحاة البصرة.

رأي البصريين: ذهب البصريون إلى إمتناع العطف على الضمير المخفوض:

1- أنه لا يجوز العطف على الضمير المخفوض لأن الجار والمجرور بمنزلة شيء واحد فإذا عطف على الضمير فكأنك عطفت الاسم على الحرف الجار وعطف لاسم على الحروف الجار لا يجوز.

2- منهم من قال: إن الضمير صار عوضاً عن التنوين فيبني أن لا يجوز العطف عليه كما لا يجوز العطف على التنوين. لا يجوز أن تقول: "مرت يزيد وبك" وكذلك لا يجوز عطف الظاهر المجرور على الضمير المجرور. مثل: "مرت بكو زيد". لأن لأسماء مشتركة في العطف، لا يجوز أن يكون معطوفاً كما لا يجوز أن يكون معطوفاً عليه.

رأي الكوفيين:

الخلاف بين التداي والمحدثين في مسائل النحوية:

1- إلغاء نظرية العامل:

يعرف الجرجان العامل بقوله "العامل ما أوجب كون آخر الكلمة على وجه مخصوص من الإعراب"ⁱ وقسمه النحاة إلى نوعين عامل لفظي ومعنوي، وذكر النحويون أن بعض العوامل يأتي مسبباً عن لفظ يصحبه، مثل: "مرت يزيد" وبعضه يأتي عارياً من مصاحبة لفظ يتعلق به مثل: "رفع المبتدأ" بالإبتداء ورفع الفاعل لوقوعه موقع الاسم، والعامل المعنوي هو الذي يظهر أثره على بعض الكلمات في الجمل ولا وجود له في ظاهر الكلام وهي موضع الإختلاف بين النحاة. وتقع العوامل المعنوية عند البصريين في شيئين، رافع المبتدأ ورافع الفعل المضارع، وعند الأحنف رافع الصفة"ⁱⁱ ويرى النحويون أن العامل اللفظي هو الأصل لأنه محسوس يدرك بالسمع ولذلك دخل جميع العوامل من الأفعال والحروف والأسماء، ولكنها ليست متساوية في العمل.

ويرفض ابن مضاء نظرية العامل ويدعو إلى تخلص النحو العربي منه، وقال: "ويجد أنه مما يستغني النحو عنه ولكن النحويين أجمعوا على الخطأ فيه، ومن ذلك ادعائهم أن النصب والحذف والجزم لا يكون إلا بعامل لفظي، وأن الرفع منها يكون بعامل لفظي ومعنوي"ⁱⁱⁱ قال ابن جني: "ويسخر ابن مضاء القرطبي من النحويين بعد أن يورد آراءهم في العامل بقوله "وأما العوامل النحوية فلم يقل بعملها عاقل"ⁱⁱⁱⁱ ويرى شوقي ضيف أن ابن مضاء متأثر من نزعة الظاهرة بهذا الكتاب على نحاة المشرق. "ويتبع ابن مضاء في رفض نظرية العامل شوقي ضيف، ولكنه لا يقدم تفسيراً بنظرية العامل، ويتفق معه محمدي الخزومي لكنه يرى أن الفتحة علامة لكون الكلمة ليست مسنداً إليه ولا مضافاً،"^{iv}

2- إلغاء الإعرابي التقدير والمحلي:

يختلف النحويون في تحديد مفهوم واحد للإعراب وتباين تصوراتهم لاختلاف مفهومهم من غاية الإعراب، ومن خلال تعريفاتهم تعرف مدى قبولهم أو رفضهم للعامل. يعرف الكتوني^{lv} عند النحاة القدامي، "بأنه أثر ظاهر أو مقدر يجلبه العامل في آخر الكلمة."^{vi} وذكروا أن تفصيل لأشكال الإعراب عند عامة النحويين له معنيين:

1- عام وهو مقتضاه عروض معنى يتعلق العامل ليكون دليلاً عليه، فإن لم يمنع من ظهوره شيء فلفظي، وإن منع فإن كان في آخره فتقديري، أوفي نفسه فمحلي فالمنع من الإعراب في المحلي مجموع الكلمة لبنائه بخلاف المنع في التقديري فإنه الحرف الأخير.

2- المحلي في الأسماء والمضمرات المبنية، كالموصولات والإشارات والأفعال الماضية والجمل والحروف. والتقديري في الأسماء التي في آخرها ألف المقصورة.^{vii} ولما ذكر الزجاجي أهمية الإعراب، يقول: "إن الأسماء لما كانت تتورث المعاني وتكون فاعلة ومفعولة ومضادة ومضافة إليها لم يكن في صورتها وأبنيتها أدلة على هذه المعاني بل كانت مشتركة جعلت في حركات الإعراب فيها تنتمي عن هذه المعاني"^{viii} مثل: "ضرب زيد عمراً" برفع زيد على أن الفعل له وينصب عمر على أن الفعل واقع عليه، وإن قلت، "ضرب زيد" بتغيير أول الفعل ورفع زيد على أن الفعل مالم يسم فاعله وأن المفعول ناب منابه، وكذلك سائر المعاني جعلوا الحركات دلالات عليه، ليتسعوا في كلامهم ويقدموا الفاعل إذا شاءوا، أو المفعول عند الحاجة إلى ذلك وتكون الحركات دالة على المعاني، ودعا شوقي ضيف إلى إلغاء الإعرابي التقديري والمحلي وأيده في ذلك محمدي الخزومي، وقال: "فلا داعي لأن يقال في مثل: "جاء

الفتى " " الفتى " فاعل بضممة مقدره على الألف منع من ظهورها المعذر ولا في مثل: " جاء القاضي " القاضي " فاعل مرفوع بضممة مقدره على الألف منع من ظهورها الثقل. يكفى في مثل: " الفتى , القاضي " فاعل مرفوع بحسب^{lix}

إلا أن المهدي يرى أن النصب علامة لكون الكلمة خارج نطاق الإسناد والإضافة.

ساوى إبراهيم مصطفى ومهدي مخزومي بين الفاعل والمبتدأ ونائب الفاعل. ويرى النحاة القدامى: إن الرفع يدل على أن لاسم واقع في الكلام موقع عمدة.

إنّ النصب والجر يدلان على أن لاسم واقع موقع فضلة.

وإنّ الجر للفضلات التي يفضي إليها الكلام بواسطة حرف أو بلاحر.

وقد انتقد عز الدين مجلوب هذا التقسيم، وعده مأزقاً وقعاً فيه.

الخلاصة:

إنّ هذا البحث جال فكره إلى ذكر تعريفات العناصر المهمة في البحث، ثم ذكر بداية إبتداء الحرفات التي جرت بين القدامى أنفسهم ودلائل حدوثه، والنقذات من قبل المحدثين الذين واجهوا القدامى مواجه فعال في إلغاء بعض القواعد المعقدة التي يمكن استغناء عنها من المضمرات و التقديرات والإعرابات المحلية، ونحو ذلك.

- xxx- الزم خشري، التخميري شرح المفصل في صنعة الإعراب، ج1- ص 5. طبع: دار الكتب العلمية طبعة الأولى.
- محمد بن مكرم بن علي، أبو الفضل، جمال الدين ابن منظور الأنصاري الرويفي الإفريقي (المتوفى: 711هـ). **لسان العرب** xxxii
ج- 12- ص 471. الناشر: دار صادر - بيروت، الطبعة: الثالثة - 1414 هـ
- xxxiii- جمال محمد سعيد حمد، اختلاف المدارس النحوية وأثره في تعقيد النحو العربي. بحث مقدم لنيل درجة الدكتوراه، جامعة الخرطوم الدراسات العليا كلية التربية، قسم اللغة العربية. ص 2. سنة 1428هـ 2006م.
- xxxiv- سورة التوبة أية 81.
- xxxv- جمال محمد سعيد حمد، اختلاف المدارس النحوية وأثره في تعقيد النحو العربي. بحث مقدم لنيل درجة الدكتوراه، جامعة الخرطوم الدراسات العليا كلية التربية، قسم اللغة العربية. ص 2. سنة 1428هـ 2006م
- xxxvi- المرجع السابق ص 3.
- xxxvii- عبد النبي محمد هيبه جعفر، اختلاف النحاة ثماره وأثره في الدرس النحوي، بحث مقدم لنيل درجة الماجستير في اللغة العربية جمهورية السودان جامعة ام درمان الإسلامية، كلية اللغة العربية ص 3. قسم النحو والصرف واللغويات. سنة 1430-1431. 2009-2010م.
- xxxviii- المرجع السابق 40.
- xxxix- المرجع السابق 41.
- xl- المرجع السابق ص 41.
- xli- الدكتور محمود حمد البجائي الخلاف النحوي الكوفي ص 18. مطبعة خليل فلسطين سنة 1416هـ.
- xlii- المرجع السابق ص 19.
- xliii- المرجع السابق والصفحة
- xliv- المرجع السابق والصفحة
- xlv- الدكتور محمود حمد البجائي الخلاف النحوي الكوفي ص 18. مطبعة خليل فلسطين سنة 1416هـ.
- xlvi- المرجع السابق ص 20.
- xlvii- الدكتور حمدي محمود الجبائي، الخلاف النحوي الكوفي. ص 76. مطبعة الخليل فلسطين، سنة 1- شوال- 1417هـ.
- xlviii- المرجع السابق والصفحة.
- xlix- المرجع السابق والصفحة.
- l- الدكتور جنان التميمي، النحو العربي في ضوء اللسانيات الحديثة، الناشر: دار الفارابي بيروت لبنان، الطبعة الأولى سنة 2013م. ص 46.
- li- المرجع السابق ص 47.
- lii- المرجع السابق ص 48.
- liii- المرجع السابق نقلا من الرد على النحاة لابن مضاء.
- liv- المرجع السابق نقلا من النحو العربي نقده وتوجيه، ص 81. لمخزومي مهدي.
- lv- الكوفي: هو ابو اليقاع أيوب بن موسى الحسيني.
- lvi- المرجع السابق، ص 53. نقلا من الحجلان خالد بن صالح إتجاهات البحث في قضية الإعراب عند اللغويين العرب المحدثين، رسالة الماجستير جامعة ملك سعود الرياض، سنة 1420هـ، 1999م. ص 4.
- lvii- الدكتور جنان التميمي، النحو العربي في ضوء اللسانيات الحديثة، الناشر: دار الفارابي بيروت لبنان، الطبعة الأولى سنة 2013 م. ص 54.
- lviii- المرجع السابق والصفحة.
- lix- المرجع السابق ص 56.
- 25- لابن مضاعة عباس أحمد بن عبد الله، الرد على النحاة. تحقيق شوقي ضيف.
- 26- شوقي ضيف، المدارس النحوية، طبع الأصلية دار المعارف، طبعة الحادية عشرة